

دور السياسة النقدية في تعزيز الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2005/2021

The role of monetary policy in enhancing bank credit in Iraq for the period (2005-2021)

م. هندرين حسين حسن

Hendrine Hussein Hassan

hendren-ad@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / المستنصرية

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، عرض النقد الواسع، أدوات السياسة النقدية، الائتمان المصرفي.

Key words: monetary policy, broad money supply, monetary policy tools, bank credit.

المستخلص

تمارس السياسة النقدية دورا مهما ومؤثرا في الائتمان المصرفي من خلال توجيهه بالطرق المباشرة وغير المباشرة، الامر الذي يحسن الاداء الاقتصادي والنشاط التمويلي للأنشطة الانتاجية. يهدف البحث تحليل العلاقة بين السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقد الواسع وبعض ادواتها غير المباشرة والائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية، ان الفرضية التي انطلق منها البحث مفادها: ان الارتباط بين عرض النقود الواسع وبعض أدوات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي في ظل رعية الاقتصاد المحلي تكون ضعيفة، ان اشكالية البحث تكمن في ان الاقتصاد العراقي يفتقر للاستثمار بكافة انواعه بسبب ضعف النشاط التمويلي، لذا فان المصارف التجارية تتحمل جزء من مسؤولية تحفيز النشاط الاستثماري المحلي ودعم الناتج المحلي الاجمالي، وبما ان الاقتصاد ريعي فان ثمة توجهات أخرى في الاقتصاد تكون أكثر تأثيرا في الائتمان المصرفي من أدوات السياسة النقدية، بسبب تشوه علاقات الإنتاج وانحسار الاقتصاد في التعاملات التبادلية والتجارة الخارجية. توصل البحث الى عدم الاتساق بين الاتجاه الزمني لعرض النقد الواسع وأدوات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي خلال مدة البحث، اوصى البحث بتخفيف حدة الرعية في الاقتصاد العراقي من اجل تعزيز تأثير السياسة النقدية في الائتمان المصرفي باتجاه تحقيق الاستقرار النقدي.

Abstract

Monetary policy plays an important and influential role in bank credit by directing it through direct and indirect methods, which improves economic performance and financing activity for productive activities. The research aims to analyze the relationship between monetary policy represented by the broad money supply and some of its indirect tools and bank credit provided by commercial banks. Weak, the research problem lies in the fact that the Iraqi economy lacks investment of all kinds due to weak financing activity, so commercial banks bear part of the responsibility to stimulate local investment activity and support the gross domestic product, and since the economy is rentier, there are other trends in the economy that are more influential in Bank credit is one of the tools of monetary policy, due to the distortion of production relations and the regression of the economy in

exchange transactions and foreign trade. The research found the inconsistency between the temporal trend of the broad money supply and the tools of monetary policy in bank credit during the research period.

المقدمة

تواجه السياسة النقدية عدة تحديات في اقتصاد ريعي غير مستقر امنيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فضلا عن الازمات الداخلية والخارجية التي طالما تكررت في العقدين الاخيرين من مدة البحث. تسعى السياسة النقدية للسيطرة على حجم الائتمان المصرفي وتوجيه النشاط التمويلي من اجل الحفاظ على فاعلية مضاعف الائتمان والمضاعف النقدي. لذا فانها تراقب بحذر شديد الارصدة النقدية المتولدة لدى اغلب المصارف الحكومية والاهلية على حد سواء، وبحث امكانية تسخيرها في خدمة الانشطة الانتاجية المحلية وزيادة التشغيل والنمو الاقتصادي، ولكن دون ان يصاحب هذه الانشطة زيادة في الاسعار او في معدل التضخم.

اهمية البحث: زيادة عرض النقد يفضي باتجاهات تضخمية في الاقتصاد اذا لم يصاحب هذه الزيادة زيادة مناظرة في النشاط التمويلي للمصارف من اجل تغذية الانشطة الانتاجية التي تمهد الطريق نحو زيادة الانتاج وتحسن الاداء الاقتصادي.

مشكلة البحث: ان الاقتصاد العراقي يفتقر للاستثمار بكافة انواعه بسبب ضعف النشاط التمويلي، لذا فان المصارف التجارية تتحمل جزء من مسؤولية تحفيز النشاط الاستثماري المحلي ودعم الناتج المحلي الإجمالي، وبما ان الاقتصاد ريعي فان ثمة توجهات أخرى في الاقتصاد تكون أكثر تأثيرا في الائتمان المصرفي من أدوات السياسة النقدية، بسبب تشوه علاقات الإنتاج وانحسار الاقتصاد في التعاملات التبادلية والتجارة الخارجية.

فرضية البحث: ان الارتباط بين عرض النقود الواسع وبعض أدوات السياسة النقدية في الائتمان المصرفي في ظل ريعية الاقتصاد المحلي تكون ضعيفة.

هدف البحث: يهدف البحث تحليل العلاقة بين السياسة النقدية الممثلة بعرض النقد الواسع وبعض أدوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي، الحدود الزمانية: المدة (2005-2021).

المطلب الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية والائتمان المصرفي

أولا: السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بانها (مجموعة الإجراءات والتنظيمات التي تسعى الى السيطرة على الأسعار من خلال ادواتها التشغيلية والوسيطية وصولا الى الأهداف النهائية، بغية التأثير في بيئة الاقتصاد الكلي)¹، ولكي تكون السياسة النقدية فاعلة ومؤثرة في بيئة الاقتصاد الكلي لابد لها ان تكون متناغمة مع توجه ومسار السياسة المالية².

يعد استقرار الأسعار المحلية اهم اهداف السياسة النقدية من اجل الحفاظ على الاستقرار النقدي وصولا الى الاستقرار الاقتصادي، بهدف تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي والمحافظة على رصانة قيمة العملة الوطنية في الداخل والخارج، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية، لذا تسعى السلطة النقدية في سبيل ذلك تطويع الأهداف التشغيلية والوسيطية³.

اذ تسعى السياسة النقدية من خلال أهدافها التشغيلية التأثير في الاحتياطات النقدية للمصارف من اجل السيطرة وتوجيه الائتمان تبع حاجة الاقتصاد وظروفه، فمن خلال ذلك يمكن التحكم بنمو الائتمان من

خلال تغيير سعر الفائدة او عرض النقد، وشروط الإقراض الأخرى⁴.

تمارس السياسة النقدية تأثيرها في النشاط الائتماني للمصارف التجارية من خلال الأدوات الكمية التي تستهدف التأثير في حجم الاحتياطيات المصرفية ومن ثم وجهة الائتمان ومقداره، فمن خلال التحكم في سعر إعادة الخصم يتم التأثير في الأوراق التجارية وعمليات الاقتراض قصيرة الاجل للمصارف التجارية من اجل مواجهة حالات تقلب السيولة المصرفية⁵. اذ تقوم السياسة النقدية برفع سعر إعادة الخصم في حالات التضخم وتخفيضه في حالات الكساد⁶.

وعمليات السوق المفتوحة تعد الأداة الأكثر فاعلية في التأثير في الأسواق المالية من خلال دخول البنك المركزي بائع للأوراق المالية في أوقات التضخم ومشتري لها في أوقات الكساد⁷. اما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فان البنك المركزي يزيد من هذه النسبة اثناء التضخم ويقللها اثناء الكساد من اجل المحافظة على استقرار الأسعار وضبط مناسيب السيولة داخل الاقتصاد المحلي⁸.

يؤكد كينز ان زيادة عرض النقد يؤدي الى تخفيض أسعار الفائدة السوقية وان من شأن هذا الاجراء تنشيط المعاملات في سوق المالية من خلال العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات ورغبة الافراد بالطلب على النقود من اجل المضاربة، وتنشيط الطلب الاستثماري وما يسفر عنه من تنشيط الطلب الكلي ومن ثم الدخل والنتاج بمقدار المضاعف، ولعل هذه الاليات تتفاعل مع بعضها من اجل دعم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية الكلية في المجتمع، فضلا عن زيادة التشغيل وخفض نسب الفقر وتحسن القدرة التنافسية والصادرات المحلية⁹.

وان هذه سلسلة التفاعلات بين الأسواق المحلية المالية والحقيقية تأخذ مصادرها من تنشيط سلسلة الائتمان المصرفي واشباع الطلب الاستثماري بنوعيه المالي والحقيقي ومن ثم تحسن الأداء الاقتصادي.

ثانياً، الائتمان المصرفي: يعرف الائتمان المصرفي بأنه (مبالغ نقدية تتاح الى مقترضين من اجل استثمارها في دورة الدخل والإنتاج وفق أسعار فائدة محددة)¹⁰. كما يمثل الائتمان المصرفي الثقة التي يمنحها المصرف الى العميل حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود من اجل استخدامه في مجالات محددة لفترة يتفق عليها الطرفين يتعهد فيها المقترض سداد اصل المبلغ مع دفعات الفائدة المفروضة في اجلها المحددة وفق ضمانات معينة¹¹.

تصنف القروض المصرفية بحسب النشاط او الغرض الى قروض استهلاكية، إنتاجية واستثمارية وغيرها. وبحسب الضمان الى قروض مضمونة بضمان شخصي، عيني وقروض غير مضمونة. وبحسب الآجال الى قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الاجل¹².

تعرف السياسة الائتمانية بأنها سياسة تضعها السلطة العليا في المصرف يتم بموجبها تحديد مجالات استخدام الأموال المعدة للإقراض وفق قواعد وشروط محددة و ضمانات من اجل سلامة القروض، بهدف تحقيق عوائد وتنمية النشاط المصرفي من خلال تمويل الأنشطة الاقتصادية عبر توفير رقابة مستمرة على عملية الاقتراض¹³.

المطلب الثاني، تحليل العلاقة بين عرض النقد والائتمان المصرفي: يتضح من جدول (1) ان عرض النقد الواسع اتخذ مسارا زمنيا تصاعديا خلال مدة البحث حيث بلغ عام 2005 (14684) مليار ديناراً واخذ يتزايد حتى بلغ عام 2010 (60386) مليار ديناراً، واستمر بالزيادة حتى بلغ عام 2015 (82595) مليار دينار. اما عام 2021 فقد وصل الى (139886) مليار ديناراً. ان هذه الزيادة المستمرة جاءت بفعل زيادة الاحتياطي من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي جراء بيع النفط الخام وارتفاع اسعاره، مما

تسبب بزيادة الاساس النقدي ومن ثم عرض النقد. وهو ما اطلق العنان باتجاه زيادة المستوى العام للأسعار بمختلف انواع السلع والخدمات، بسبب تباطؤ الانتاج المحلي وتردي خطوط الانتاج وتراجع اهمية الانشطة الاقتصادية بأغلب فروعها وتشابكها القطاعي.

اما الائتمان النقدي فقد شهد هو الآخر زيادة خلال مدة البحث حيث بلغ عام 2006 (34590) مليار ديناراً، وعام 2011 (203440) مليار ديناراً، اما عام 2018 (384869) مليار ديناراً. وقد اثرت جائحة كورونا في تباطئه اذ بلغ عام 2019 (420525) مليار ديناراً، وعام 2020 (498177) مليار ديناراً. اما عام 2021 فقد انتعش قليلا واخذ بالتصاعد مجدداً.

وبالنسبة للائتمان التعهدي فقد بلغ عام 2009 (46071) مليار ديناراً وفي عام 2012 (44174) مليار ديناراً وفي عام 2019 (25269) مليار ديناراً، اما عام 2021 فقد وصل الى (27644) مليار ديناراً. وبالتالي فانه قد شهد مسارا زمنيا متذبذباً مما يعكس تذبذب الانشطة التجارية التي يغطيها هذا التمويل المصرفي.

جدول (1): عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2005-2021) (مليار دينار)

السنوات	عرض النقد الواسع	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	اجمالي الائتمان
2005	14684	17174	-	17174
2006	21080	34590	-	26648
2007	26956	26648	-	26648
2008	34920	45874	-	45874
2009	45438	56900	46071	102971
2010	60386	117215	39790	157005
2011	72180	203440	39032	242472
2012	75466	284386	44174	328560
2013	87679	299520	53667	353187
2014	90728	341230	50908	392138
2015	82595	367526	40533	408059
2016	88082	371801	33281	405082
2017	89441	379528	27651	407179
2018	95391	384869	25336	410205
2019	103441	420525	25269	445794
2020	119906	498177	25450	523627
2021	139886	529715	27644	557359

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية، سنوات متنوعة.

وفق جدول (2) تراوح معدل النمو السنوي بين قيم سالبة نتيجة انخفاض مبيعات النفط الخام وتراجع الايرادات الدولاريه من بيع النفط في الاسواق الدولية وقيم موجبة. بالنسبة للقيم الموجبة فقد تراوحت بين (43.56%) عام 2005 كحد اعلى على اثر استئناف تصدير النفط الخام للأسواق الدولية و(1.54%) عام 2017 كحد ادنى. وقد بلغ قيمة سالبة عام 2015 بسبب تعرض الاقتصاد العراقي لهجمات عصابات داعش الاجرامية وازمة انهيار اسعار النفط الدولية.

ومعدل النمو السنوي للائتمان النقدي فقد كان مضطرباً مما يعكس اضطراب البيئة الاقتصادية وتخوف المصارف في كثير من الاحيان تمويل الانشطة الاقتصادية بسبب ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي. فقد بلغ (106%) عام 2010 كحد اعلى و(1.16%) عام 2016 بسبب ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي.

اما معدل النمو السنوي للائتمان التعهدي فقد بلغ في كثير من الاحيان قيم سالبة بسبب تردي مستوى النشاط التجاري الذي يغطيه هذا التمويل، والذي يغذي هذه الانشطة التجارية على ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي في توقع البيع وابرام الصفقات فضلاً عن الفساد الذي كان يحيط باغلب التسهيلات

التي تصاحب وصول البضائع الى الاسواق المحلية.

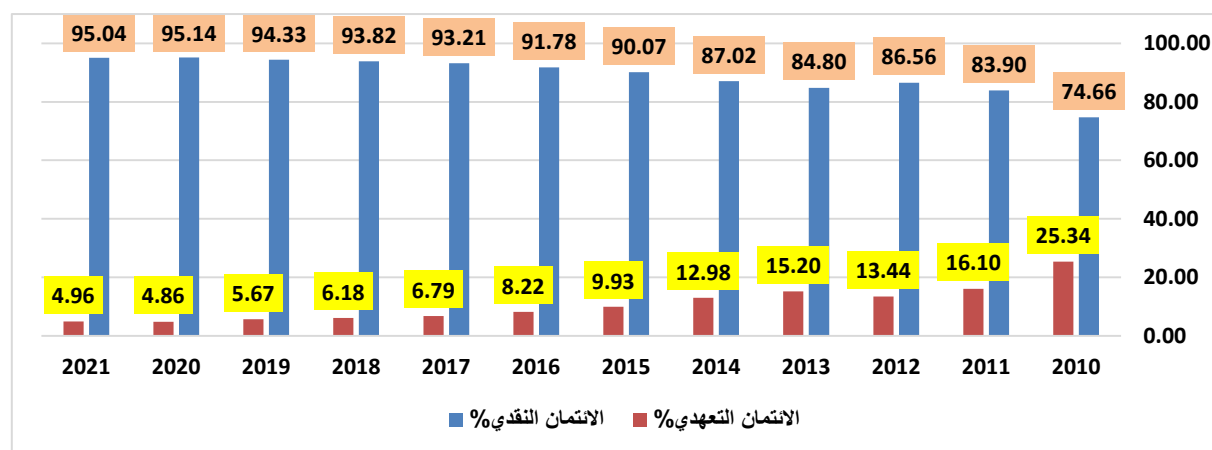
جدول (2): النمو السنوي لعرض النقد الواسع والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2006-2021) (%)

السنوات	معدل النمو السنوي لعرض النقد الواسع	معدل النمو السنوي للائتمان النقدي	معدل النمو السنوي للائتمان التعهدي
2006	43.56	101.41	-
2007	27.87	-22.96	-
2008	29.54	72.15	-
2009	30.12	24.04	-
2010	32.90	106.00	-13.63
2011	19.53	73.56	-1.91
2012	4.55	39.79	13.17
2013	16.18	5.32	21.49
2014	3.48	13.93	-5.14
2015	-8.96	7.71	-20.38
2016	6.64	1.16	-17.89
2017	1.54	2.08	-16.92
2018	6.65	1.41	-8.37
2019	8.44	9.26	-0.26
2020	15.92	18.47	0.72
2021	16.66	6.33	8.62

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى جدول (1).

وفق الشكل (1) فان الائتمان النقدي تفوق على الائتمان التعهدي طيلة مدة البحث اذ تراوحت الاهمية النسبية للائتمان النقدي بين (95.04% - 74.66%). اما الائتمان التعهدي فقد تراوح بين (4.96% - 25.34%)، ويتضح بشكل جلي وفق الشكل (1) الفجوة بين الائتمانين خلال مدة البحث التي اخذت بالتزايد بشكل كبير جدا.

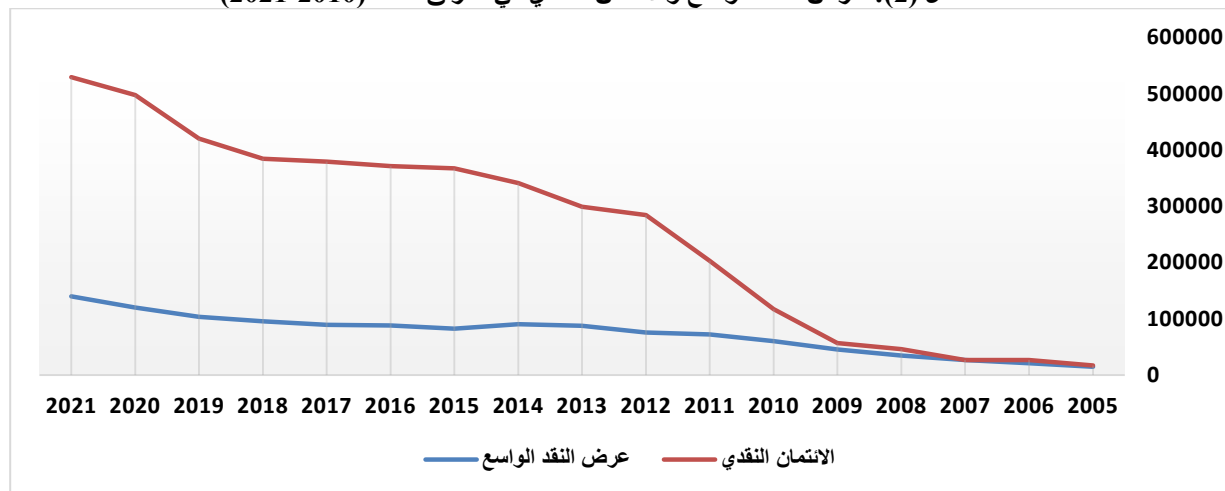
الشكل (1): الاهمية النسبية للائتمان النقدي والائتمان التعهدي في العراق للمدة (2010-2021) (%)



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى جدول (1).

يؤكد الشكل (2) ان ثمة انسجام كبير بين عرض النقد الواسع والائتمان النقدي خلال المدة (2005-2009)، وعلى الرغم من الاتساق في الاتجاه الزمني بينهما التي جسدت العلاقة الطردية، ولكن ثمة فجوة كبيرة تحسب لصالح الائتمان النقدي الذي كان اكبر من عرض النقد الواسع، ما يعني ان التوسع في عرض

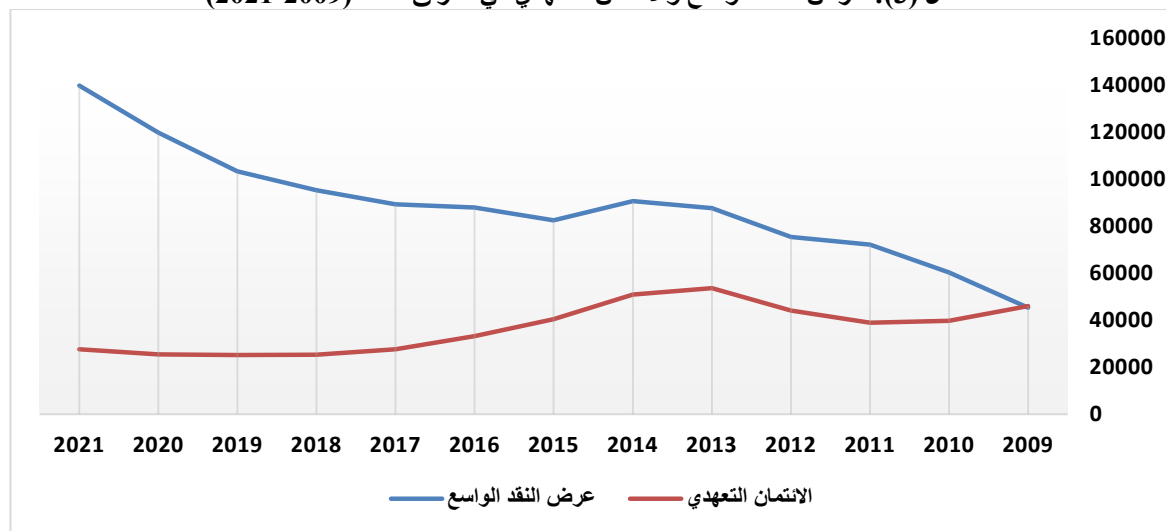
النقد اسهم في زيادة النشاط الائتماني للمصارف التجارية، وهو ما تسبب بالتأثير بتمويل العديد من الأنشطة التجارية وليست الصناعية. وهو ما اسهم بشكل غير مباشر في بقاء الاختلال في هيكل الناتج. الشكل (2): عرض النقد الواسع والائتمان النقدي في العراق للمدة (2021-2010)



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى جدول (1).

وفق الشكل (3) فان العلاقة بين عرض النقد الواسع والائتمان التهدي كانت عكسية، فضلا عن تجاوز عرض النقد الواسع ائتمان التهدي ما يعني قلة التمويل الممنوح من قبل المصارف التجارية لاجراض التمويل التجاري او الصناعي. ان الشكل (3) يثبت عدم وجود علاقة وفق منطق النظرية النقدية بين عرض النقد والائتمان التهدي خلال مدة البحث.

الشكل (3): عرض النقد الواسع والائتمان التهدي في العراق للمدة (2021-2009)

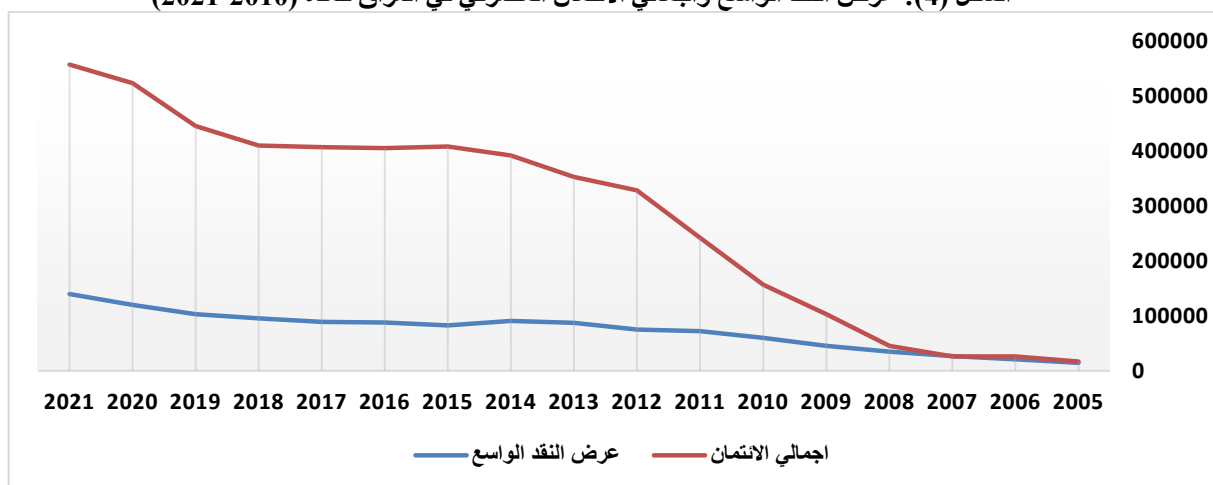


المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى الجدول (1).

يثبت الشكل (4) ان ملامح العلاقة الطردية بين عرض النقد واجمالي الائتمان المصرفي في العراق مصدره الائتمان النقدي فقط، حيث شهدت المدة (2008-2005) اسجام كبير بين المتغيرين، وقد انفصلوا بعدها من خلال فجوة اخذت بالتزايد مع مدة البحث، بتفوق اجمالي الائتمان على عرض النقد الواسع،

وهو ما يثبت سعي المصارف التجارية تمويل اغلب الانشطة الاقتصادية المتاحة عبر تخصيص التمويل لها، وان كان اغلب تلك الانشطة تجاري او نشاط مؤسسي تابع للقطاع العام، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من تراجع كبير لدور القطاع الخاص في كافة الانشطة الاقتصادية.

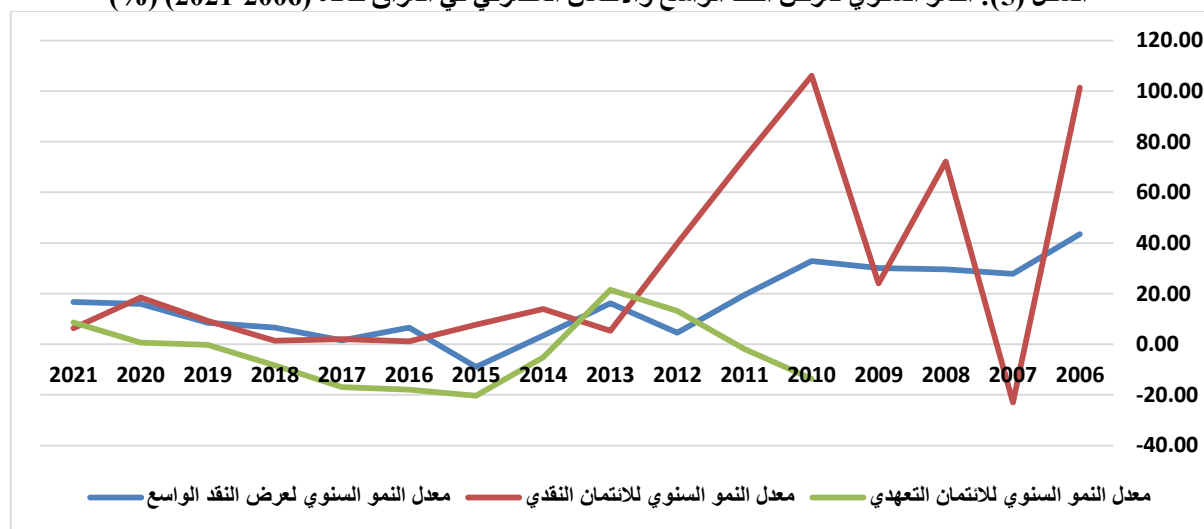
الشكل (4): عرض النقد الواسع واجمالي الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2021-2010)



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى جدول (1).

كما ويعرض الشكل (5) الاضطراب الكبير الذي شهدته معدلات النمو السنوية لعرض النقد الواسع والائتمان المصرفي بنوعيه النقدي والتعهدي، اذ ان هذا الاضطراب مصدره على الاستقرار الاقتصادي الناشئ من عدم الاستقرار الامني والسياسي.

الشكل (5): النمو السنوي لعرض النقد الواسع والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2021-2006) (%)



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الى الجدول (2).

ترسم أدوات السياسة النقدية القنوات النقدية التي من خلالها تنتقل القرارات النقدية الى الأسواق المحلية والاقتصاد الكلي، وفق جدول (3) فان سعر السياسة قد تراوح بين (2.5%) كحد ادنى للأعوام (2019-2016) و(20%) كحد اعلى عام 2007. ان ارتفاع سعر السياسة للمدة (2011-2005) يؤكد وجود سياسة انكماشية لدى البنك المركزي العراقي من اجل احتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد

العراقي، وبعد ذلك تم تخفيض سعر السياسة ليتماشى من توجهات الانفتاح الاقتصادي وارتفاع الإيرادات النفطية وما يمارسه ذلك من زيادة في الأنشطة الاقتصادية المتبادلة. ولكن يتبين ان الائتمان المصرفي لم يتأثر كثيراً باتجاه سعر السياسة اذ ان المدة التي شهدت ارتفاع في سعر السياسة فان الائتمان المصرفي شهد هو الآخر ارتفاعاً وان كان نسبياً في بعض الأحيان.

اما عمليات السوق المفتوحة والتي يسعى البنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار النقدي من خلال ادواته غير المباشرة في إدارة السيول العامة في الاقتصاد العراقي، فقد تراوحت بين (65) مليار ديناراً عام 2016 كحد ادنى وبين (4,832) مليار ديناراً عام 2015 كحد اعلى، ويلحظ من السنوات التي زاد فيها البنك المركزي العراقي بيعه للأوراق المالية لم يماثلها انخفاض في الائتمان المصرفي باعتبار ان بيع الأوراق المالية يعبر عن سياسة نقدية انكماشية من اجل امتصاص حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وهو ما يؤكد على عدم وجود ارتباط قوي بين عمليات السوق المفتوحة والائتمان المصرفي. وبالنسبة الى نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع فنرى ان المدة (2007-2008) شهدت ارتفاع كبير في هذه النسبة ولكن الائتمان المصرفي قد زاد خلال هذه المدة ولم ينخفض. كما استمر لمدة طويلة عند نسبة (15%) دون تأثر الائتمان المصرفي كثيراً بهذه الأداة النقدية التي تعد من الأدوات ذات التأثير الأقوى على مسار الائتمان المصرفي وفق منطق النظرية النقدية.

جدول (3): أدوات السياسة النقدية والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2006-2020) (مليار دينار، %)

السنوات	سعر السياسة	عمليات السوق المفتوحة مليار دينار	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	اجمالي الائتمان
2005	7	3,894	25	17174
2006	15	1,651	25	26648
2007	20	3,219	75	26648
2008	17.84	3,600	75	45874
2009	7.44	2,400	25	102971
2010	5.63	1,363	15	157005
2011	7.1	2,400	15	242472
2012	5.1	3,900	15	328560
2013	5.29	3,307	15	353187
2014	4.96	3,482	15	392138
2015	4.73	4,832	15	408059
2016	2.5	65	15	405082
2017	2.5	195	15	407179
2018	2.5	140	15	410205
2019	2.5	346	15	445794
2020	4	365	13	523627

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاقتصادية السنوية، سنوات متنوعة.

الاستنتاجات

- 1- استقلال الائتمان المصرفي عن عرض النقد الواسع والأدوات النقدية غير المباشرة وهو ما يدفع باتجاه قبول فرضية البحث. حيث ان ريعية الاقتصاد العراقي شوهدت اغلب العلاقات الاقتصادية ومنها العلاقات النقدية.
- 2- تزايد عرض النقد الواسع خلال مدة البحث بغض النظر عن الظرف الاقتصادي وبنية الناتج وحاجة الأسواق المحلية، بسبب ارتباطه اكثر بتصدير النفط الخام.
- 3- الائتمان النقدي اكبر من الائتمان التعهدي في ظل ضيق الأسواق المحلية وارتفاع الاستيرادات وانحسار الناتج وتراجع الأنشطة الاقتصادية.
- 4- اتساق مسار عرض النقد الواسع مع الائتمان النقدي واجمالي الائتمان ما يعني ان زيادة عرض النقد الواسع تسهم في توسيع قاعدة الائتمان المصرفي في المصارف التجارية.
- 5- عدم اتساق مسار عرض النقد الواسع مع الائتمان التعهدي ما يعني ان اتجاهات عرض النقد تخالف هذا النوع من الائتمان في ظل حاجة السوق المحلي لهكذا نوع من التمويل المصرفي.
- 5- اضطراب معدلات النمو السنوي لمتغيرات البحث كافة بسبب اضطراب الوضع الاقتصادي الناشئ من عدم الاستقرار السياسي والأمني والأزمات المحلية والدولية.

التوصيات

- 1- فك ارتباط عرض النقد بتصدير النفط الخام وريعية الاقتصاد العراقي من خلال تنويع الإنتاج المحلي وتنشيط فروع الاقتصاد، وتوجيه تمويل مصرفي كافي لأحياء الصناعة المحلية.
- 2- اهتمام صناع السياسة النقدية بالائتمان المصرفي التعهدي بما يتلائم وحاجة الأسواق المحلية له، ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب هكذا نوع من التمويل.
- 3- زيادة فاعلية النشاط الائتماني للمصارف التجارية وبالخصوص الحكومية منها باتجاه تمويل أنشطة القطاع الخاص بشروط ميسرة، مما يسهم في زيادة الاستثمار المحلي ومن ثم تحسن الأداء الاقتصادي.
- 4- تذليل العقبات التي تقف امام جدار عدم الثقة بين الجمهور والمصارف بسبب ضعف تطبيق القانون وظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، ويجب ان يستهدف التمويل الائتماني شرائح المجتمع الفقيرة ومحدودة الدخل، من خلال تمويل الأنشطة التجارية والإنتاجية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

المراجع

- 1- محمد ادريس، 2021، السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (17)، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، ص:12.
- 2- حمد الشاذلي، 2017، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، الامارات العربية المتحدة، ص:24.
- 3- عطية عبد الواحد، 1993، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، مطبعة دار النهضة العربية، مصر، ص:15.
- 4- صالح مفتاح، 2005، النقود والسياسة النقدية (المفهوم – الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر- والتوزيع، ط1، القاهرة، ص:1.
- 5- بلعزوز بن علي، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:122.

- 6- طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سمارة، 2013، النقود والبنوك والتمغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، ط1، عمان، ص 243.
- 7- نعمة الله نجيب وآخرون، 2001، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2001، ص213.
- 8- حميدات محمود، 1996، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، ص:44.
- 9- مصطفى رشدي شحاته، 1985، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص:303-304.
- 10- خالد امين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص:167.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:144.
- 12- عبد الحق بو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، الجزائر، 2000، ص:40-41.
- 13- اسعد حميد العلمي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، 2013، ص:149.